

محاضرة الازمات المالية، اسبابها وسبل العلاج

أولاً: تعريف الازمات المالية

تعددت المحاولات لتعريف الأزمة المالية، فيمكن الإشارة إلى أن الأزمة عبارة عن "حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان"، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية وعادة ما يصاحب انحصار القروض أزمات سيولة نقدية وانخفاض اقتصاديا انكماشاً في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال.

وفي محاولة أخرى عرفت الأزمة المالية بأنها "الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول"، وتنقسم إلى: رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات، أو أصول مالية وهي حقوق ملكية لرأس المال المادي، مثل الأسهم وحسابات الادخار أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، ويطلق عليها كذلك "مشتقات مالية"، ومنها عقود المستقبلات للنفط أو للعملات الأجنبية

تجدر الإشارة إلى الأزمة على أنها فقد ثقة الأفراد في عملة بلد ما، أو أصول مالية أخرى كما تم تعريف الأزمة على أنها تؤدي إلى قيام المستثمرين إلى سحب أموالهم من تلك البلد المالية بأنها اضطراب في الأسواق المالية، مرتبط بانخفاض أسعار الأصول، إفلاس المدينين والوسطاء الذين ينتشرون من خلال النظام المالي، ويعرقلون قدرة السوق في تجميع رأس المال.

ثانياً: أسباب وقوع الأزمات المالية

ليست الأزمة المالية مجرد حدث طارئ أو عابر، بل هي نتاج لمجموعة من المشاكل مع الوضع الاقتصادي الراهن أو أن السياسات المالية والنقدية التي لا تتسجم مع تسارع السياسات غير الموضوعية في الوصول إلى الأزمة .

1/ السياسات الاقتصادية الكلية غير الملائمة وغير القابلة للاستمرار:

لقد مثلت مشكلة عدم استقرار الاقتصاد الكلي الناتجة عن تطبيق بعض السياسات الاق في العديد من الأزمات المالية ، فقد أثبتت تجارب الدول التي عانت من الأزمات المالية أن هناك مجموعة من

السياسات التي عادة ما تعمل- في حال تطبيقها- على عدم استقرار الاقتصاد الكلى ومعاناته من الاختلالات على المستوى الكلى، ومن أهم هذه السياسات ما يلي:

أ- السياسات النقدية والمالية التوسعية المبالغ فيها يؤدي اتباع السياسات النقدية والمالية التوسعية بصورة مبالغ فيها عادة إلى حدوث رواج في حركة الاقتراض ومنح الائتمان، وإفراط في تراكم الديون وزيادة هائلة في حجم الاستثمارات في الأصول المادية (الحقيقية).

ب- سياسات ونظم أسعار الصرف غير الملائمة إن اتباع نظام سعر صرف غير ملائم يؤدي إلى معاناة الاقتصاد الكلى من اختلالات وزيادة مخاطر التعرض للأزمات المالية

2/الخطر المعنوي: هو مصطلح يستخدم غالب عند تحليل آثار التأمين، وهو يشير إلى فكرة الخطر المعنوي مؤداها أن توفير التأمين في حد ذاته يثير إمكانية وقوع الحدث الذي يجري التأمين ضده، ويرجع السبب في ذلك إلى أن التأمين يقلل حوافز الطرف المؤمن عليه لاتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية اللازمة .

وفي السياق المالى يدور الجدل بين الاقتصاديين وصانعى السياسات حول ما إذا كان توافر الدعم المالى من مؤسسات مثل صندوق النقد الدولى يتسبب فى إيجاد الخطر المعنوى، حيث يرى البعض أن دور الصندوق كمقرض للبلدان الأعضاء التى تمر بأزمات مالية يؤدي فى الواقع إلى تشجيع المقترضين والمستثمرين على التصرف بطرق تزيد من احتمالات وقوع الأزمة.

3/ضعف وهشاشة القطاع المالى (اضطرابات القطاع المالى):

تمثل الإضطرابات والتشوهات التى يعانى منها القطاع المالى فى مختلف الدول أحد أهم الأسباب التى تقف وراء وقوع العديد من الأزمات المالية، وهناك مجموعة كبيرة من العوامل التى تؤدى إلى ضعف وهشاشة القطاع المالى ومعاناته من الاضطرابات، وتتمثل أهم تلك العوامل فى التدخل الحكومى فى تخصيص الائتمان وتسعيه، التحرر المالى غير الوقائى، تشوه نظام الحوافز، وعدم كفاية الرقابة التى تمارسها السلطات الرقابية والإشرافية.

4/التدخل الحكومى فى تخصيص الائتمان: يعد تدخل الحكومة المباشر فى مجال تخصيص الائتمان

وتسعيه أحد الأسباب ِ المهمة التى قد تؤدى لضعف وهشاشة القط صابته بالتشوهات المالئة والاضطرابات، حيث تقوم الحكومة بتخصيص الائتمان وتوجيهه إلى قطاعات معينة، وذلك بغض النظر عن مدى الجدارة الائتمانية لتلك القطاعات

5/تشوه نظام الحوافز: تعد مشكلة غياب النظام المناسب للحوافز فى الجهاز المصرفى وتشوّهه أحد أسباب تزايد درجة هشاشة وضعف الجهاز المالى ومعاناته من الاضطرابات .فعلى سبيل المثال، نجد أنه فى إطار حماية أموال المودعين من فشل البنك وتعثره بسبب تعثر المقترضين منه، تطبق بعض الدول نظام التأمين على الودائع، وذلك بغرض التأمين على الأموال المودعة بما يكفل طمأنة المودعين بضمان استرداد أموالهم فى حالة فشل البنك أو إفلاسه.

6/ عدم كفاية الرقابة التى تمارسها السلطات الرقابية والإشرافية على البنوك: لقد اتضح من خلال العرض السابق كيف يمكن أن يؤدى نقص الرقابة وعدم كفايتها إلى العديد من الاضطرابات فى القطاع المالى، وبخاصة إذا ما تضافر مع العوامل الأخرى، مما قد يؤدى فى النهاية إلى زيادة احتمالات التعرض للأزمات المالية.

7/ التقلبات فى أسعار الفائدة العالمية: لقد احتلت حركة أسعار الفائدة العالمية – لاسيما فى البلدان الصناعية الكبرى –أهمية متزايدة بالنسبة لاقتصاديات الأسواق الناشئة والدول النامية فى جميع أنحاء العالم، وذلك نظرا للتكامل المتزايد والاندماج بين أسواق المال العالمية.

- أزمة العملة Crisis Currency غالب عن تحدث أزمة العملة عندما يقع هجوم على قيمة العملة المحلية للدولة (ا طريق المضاربة)، وهو الأمر الذى يؤدى إلى تخفيض قيمة هذه العملة (أو تدهور وهبوط قيمتها بشكل حاد)
- الأزمة المصرفية Crisis Banking تشير الأزمة المصرفية إلى وضع تؤدى فيه التعثرات والمشكلات الفعلية الظاهرة أو الكامنة التى يعانى منها البنك إلى عجزه عن سداد التزاماته، وقد يتطلب الأمر التدخل من جانب الحكومة، وذلك لتقديم المساعدة والحيولة دون تدهور الأوضاع
- الأزمة المالية الهيكلية أو الشاملة Crisis Financial Systemic وهى تحدث عند وجود تعثر أو أزمة أو انهيار فى أسواق المال، والتى قد تؤدى إلى آثار سلبية خطيرة على الاقتصاد الحقيقى، وذلك إذا ما أدت إلى إعاقة سوق المال عن تأدية دوره بشكل فعال- ..
- أزمة الديون الخارجية Crisis Debt Foreign وتحدث أزمة الديون الخارجية عندما تجد الدولة نفسها عاجزة عن خدمة أعباء ديونها َ الخارجية من فوائد وأقساط.

ثالثا: سبل العلاج والوقاية من الازمات المالية:

ان افضل سبل الوقاية من الازمات المالية وانعكاساتها السلبية هي اللجوء الى الالتزام بتطبيقات العولمة الاقتصادية، حيث أفرز العقد الأخير من القرن السابق تربيع الولايات المتحدة على قيادة العالم بفعل ظروف وعوامل اقتصادية وسياسية وعسكرية معينة، تبنت الولايات المتحدة

بموجبها أيديولوجية يمثل جانبها الاقتصادي التحرير الواسع للأنشطة التجارية والمالية والخدمية من الناحية الوظيفية والهيكلية (امكانية التكامل مع العولمة)، ومنحت هذه الإستراتيجية قوى رأس المال حرية كبيرة فى ممارسة أنشطتها الربوية دون قيود عدا تحقيق مصالحها المادية. ملاحظة: تجدر الإشارة الى ان هناك عدة انواع لعلاج الازمات المالية بالنظر الى نوعها اولا (مصرفية، اقتصادية، عملة، ركود...الخ) ثم النظر الى مسبباتها ثم طرح الحلول والتشاور مع السلطات النقدية كاعلى هرم نقدي في الدولة.